جرح الأقران وموقف العلماء منه.

تجريح هشام بن عروة ومالك بن أنس لمحمد بن إسحاق نموذجًا

إعداد: طه فطناسي

مقدمة:

من ضوابط الجرح والتعديل أن الجرح يُتوقف فيه إذا خُشي أن يكون الباعث عليه منافسة أقران، وهذا ما جعل جرح كثير من الأئمة ممن استفاضت عدالتهم واشتهرت أن يُتوقفَ في قبول الجرح في حقهم، وخاصة إذا كان الجرح صادر من قرين، لما يغلب على ذلك غالبا من تحاسد وتنافس بين الأقران، وفي هذا المعنى قال شعبة بن الحجاج: « احذروا غيرة أصحاب الحديث بعضهم على بعض، فلهم أشد غيرة من التيوس »[1]، وعن مالك بن دينار أنه قال: «يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض »[2].

وقد عقد الحافظ أبو عمر بن عبدالبر في «كتاب العلم» من كتابه جامع بيان العلم وفضله بابًا في حكم قول العلماء بعضهم في بعض، بدأ فيه بحديث الزبير: «دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء...»[3]، وقرر هذه القاعدة الفقيه المالكي بن عبد الرفيع في كتابه معين الحكام فقال ما نصه: «لا تجوز شهادة القارئ على القارئ يعني العلماء؛ لأنهم أشد الناس تحاسداً وتباغيـًا»[4].

وبناء على هذا الضابط من ضوابط الجرح والتعديل فإن من ثبتت عدالته، وصحت في العلم إمامته، وبانت ثقته وبالعلم عنايته، لم يلتفت فيه إلى قول الجارح –لا سيما إذا كان قرينـًا له– إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة.

ولهذا السبب توقف العلماء فيما جرى بين الكثير من الأقران من التجريح ، كتجريح الشعبي والنخعي لبعضهما البعض، وكلام ابن معين في الشافعي، ومن تحامل النسائي وابن معين على

(1) الكفاية للخطيب البغدادي (ص: 109).
(2) اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر (2/ 369).
(3) جامع بيان العلم وفضله (2/ 1087).
(4) معين الحكام لابن عبد الرفيع (2/ 652).

أحمد بن صالح المصري وغيرهم، وقد وجهوا هذه الخلافات وردوا هذا التجريح، ولهذا قال الذهبي فيما جرى بين أبي بكر بن أبي داود وابن جرير ما نصه: «وكذا لا يسمع قوله ابن جرير فيه[5]، فإن هؤلاء بينهم عداوة بينة، فقف في كلام الأقران بعضهم في بعض»[6].

وهذا التحاسد والتباغض بين الأقران لم يسلم منه عصر من الأعصار، فهو أمر قائم إلى يوم الدين قال الذهبي في هذا المعنى ما نصه: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤف رحيم»[7].

وبالتالي فإن كلام الأقران يُحتمل، فالأولى والأسلم أن يُطوى ولا يروى لما في التحديث به من خلق للفتن والقلاقل، قال الذهبي في السير: «وبكل حال: كلام الأقران بعضهم في بعض يحتمل، وطيه أولى من بثه، إلا أن يتفق المتعاصرون على جرح شيخ، فيعتمد قولهم»[8].

ولأهمية هذا الباب من أبواب الجرح والتعديل، أولاه العلماء اهتماماً بالغاً، وبحثوا فيه وعقدوا مباحث خاصة في مؤلفاتهم لهذا النوع من الجرح، ولدقة هذا المبحث ومكانته في علم الجرح والتعديل ارتأيت البحث فيه، وقد قسمت البحث إلى قسمين:

القسم الأول (قسم نظري): سأتحدث فيه عن تعريف الجرح لغة واصطلاحاً، ثم انتقل للحديث عن أشهر أسباب جرح الأقران والدافع ورائها، لأختم هذا القسم بالحديث عن الصلة القائمة بين الجرح المبهم وجرح الأقران.

---

(5) أي لا يسمع كلام ابن جرير الطبري في ابن أبي داود.
(6) تذكرة الحفاظ (2/ 272).
(7) ميزان الإعتدال (1/ 111).
(8) سير أعلام النبلاء (11/ 432).

القسم الثاني (قسم تطبيقي): اقتصرت فيه بالحديث عن نموذج واحد لجرح الأقران ، فخصصته للحديث عن تجريح الإمام مالك بن أنس وهشام بن عروة لمحمد بن إسحاق، دون ترجمة لواحد منهما باعتبار شهرتهما، فمن قواعد البحث العلمي أن المُعرف لا يُعرف، فالتعريف بهؤلاء الأعلام أمر مفروغ منه بصفة عامة ولن يأتي البحث فيه بجديد، فهذ ما حدا بي أن أغض الطرف عن الترجمة .

وختمت البحث بخاتمة عرضت فيها أهم ما توصلت إليه في هذا البحث من خلاصات ونتائج.

المبحث الأول: تعريف الجرح والأقران لغة واصطلاحا.

المطلب الأول: تعريف الجرح لغة واصطلاحًا:

الجرح في اللغة: هو التأثير في البدن بشق أو قَطْع، واستعير في المعنويات بمعنى التأثير في الخُلق والدين بوصف يناقضهما، وأصل الجرح في اللغة النقصان والعيب والفساد[9]، فيقال: جرح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره[10].

ومنه قول بعض التابعين: «**كثُرت هذه الأحاديث واستجْرحَت**»[11]، أي فسَدت وقلَّ صِحاحها وكثرت حتى أحوجت أهل العلم بها إلى جرح بعض رواتها ورد روايتهم[12].

واستُخدم الجرح للدلالة على الجرح المعنوي، فنقول: جرح فُلانا بلسانه، إذا سَبَّه وشتمه[13]، ومن ذلك قولنا: جرح الشهود، أي: الطعن فيهم بما يمنع قبول الشهادة[14].

الجرح في الاصطلاح: قال ابن الأثير في تعريف الجرح اصطلاحًا: «وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار به بقولهما، وبطل العمل به»[15]، وقال الخطيب البغدادي: «كذلك أئمتنا في العلم بهذه الصناعة إنما أطلقوا الجرح فيمن ليس بعدل، لئلا يتغطى أمره على من لا يَخْبُره فيظنه من أهل العدالة، فيحتج بخبره»[16]، وعرف الجرح بعض المعاصرين

(9) لسان العرب (2/ 422)، المصباح المنير للفيومي (1/ 95).
(10) تهذيب اللغة للأزهري (4/ 141).
(11) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (4/ 478).
(12) النهاية لابن الأثير (1/ 255).
(13) تاج العروس (6/ 337).
(14) ينظر: المطلع على ألفاظ المقنع لمحمد بن أبي الفتح البعلي (ص: 488). ونفس المعنى أيضا في القاموس الفقهي لسعدي أبو حبيب (ص: 60).
(15) جامع الأصول (1/ 126).
(16) الكفاية (ص: 39).

بقولهم: «هو الطعن في الراوي بما يسلب أو يُخلُّ بعدالته أو ضبطه، مما يقتضي تضعيف روايته وعدم قبولها »[17].

المطلب الثاني: تعريف الأقران لغة واصطلاحًا:

الأقران لغة: جمع قِرن، وهو الكفء والنظير في الشجاعة والحرب، وفي حديث ثابت بن قيس رضي الله عنه أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: «بئسمَا عَوَّدتُم أقرانكم»[18]، أي نظرائكم وأكفاءكم في القتال[19].

والقرن هم القوم المقترنون في زمان واحد، وعلى هذا فالأقران في اللغة هم من عاشوا في زمن واحد، وكانوا نظراء متقاربين في العلم والحفظ، أو في غير ذلك من الأمور.

الأقران في الإصطلاح: هم من تقارب إسنادهم وسِنُّهم، وفي هذا المعنى قال أبو عبد الله الحاكم: «إنما القرينان إذا تقارب سنهما وإسنادهما»[20]، وعرف السخاوي الأقران بقوله: «الأقران هم من تماثلوا أو تقاربوا في السند، يعني الأخذ عن الشيوخ، وكذا في السن» [21].

قال الحافظ ابن حجر: «إن تشارك الراوي ومن روى عنه في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية، مثل السنِّ واللقَى، وهو الأخذ عن المشايخ، فهذا النوع الذي يقال له: رواية الأقران؛ لأنه حينئذ يكون راويا عن قرينه»[22].

---

(17) مصطلح الحديث ورجاله لحسن مقبولي الأهدل (ص: 190).
(18) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب التحنط عند القتال، رقم [2845].
(19) النهاية في غريب الحديث (4/ 49).
(20) معرفة علوم الحديث (1/ 215).
(21) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (4/ 182).
(22) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص: 78).

ونستتنتج مما سبق عرضه إلى أن جرح الأقران هو عبارة عن طعن بعض المتعاصرين بعضهم بعضا بالثلب وذكر المعايب والنقائص، لحسد أو لعداوة أو لوجه لم يتبينه أحد سوى القائل بالتجريح.

المبحث الثاني: أسباب الجرح وأشهر أسباب جرح الأقران وصلة الجرح المبهم بجرح الأقران.

المطلب الأول: أسباب الجرح(23).

الأسباب والبواعث الموجبة للجرح هي على قسمين يكاد يتفق عليها النقاد من أئمة الحديث قاطبة، وهي على قسمين: أسباب تتعلق بعدالة الراوي، وأسباب تتعلق بضبطه، وسنفرد القول لكل سبب من هذه الأسباب:

1) السبب الأول: أسباب تتعلق بعدالة الراوي.

أسباب الجرح المتعلقة بعدالة الراوي سنجملها في خمسة أسباب وهي على الشكل الآتي:

- **الكذب**: وهو نقيض الصدق ومخالف له، والكذب هو الإخبار بالشيء بخلاف ما هو عليه في الواقع، سواء كان ذلك الإخبار فيه العمد أو كان على وجه الخطأ(24)، والكذب في اصطلاح المحدثين قال فيه الدكتور فروق حمادة: «أن يفتري أحد على رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا أو صفة أو تقريراً، وينسبه إليه، سواء كان بقصد حسن أو سيء» (25)، والكاذب

(23) والقصد من بيان أسباب الجرح هنا هو التنبيه على أن هناك أمور لا يُجرح بمثلها، وإذا ذكرت لا يثبت الجرح.
(24) المصباح المنير للفيومي (2/ 528).
(25) المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل (ص: 323).

على النبي صلى الله عليه وسلم موجب للجرح ورد خبر صاحبه مطلقـًا، سداً للباب واحتياطا من كذبه[26].

- **التهمة بالكذب**: التهمة بالكذب هي على خلاف الكذب إذ الكذب يكون في الكلام العادي وفي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما التهمة بالكذب وهي أن يكون الراوي معروفـًا بالكذب في كلامه العادي، لكن لم يظهر منه كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، أو يكون راويـًا لحديث لا يعرف له سند إلا من جهته، ويكون مخالفـًا للقواعد المعلومة [27].

- **الفِسق**: وهو العدول عن الطاعة والوقوع في المعاصي، ويكون ذلك بترك واجب أو بارتكاب حرام، قال القرطبي عن الفسق باعتباره سببـًا من الأسباب الموجبة للجرح ما نصه: «من ثبت فسقه بطل قوله في الأخبر إجماعـًا؛ لأن الخبر أمانة والفسق قريبنة يبطلها» [28]، فالفاسق لا يكون عدلاً[29].

- **البدعة**: والبدعة هي اعتقاد ما أُحدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا بمعاندة بل بنوع شبهة[30]، والبدعة الموجبة للجرح هي البدعة المكفرة، وأما البدعة المفسقة فلا تعتبر من أسباب الجرح مطلقـًا، وإنما تعتبر جرحا في الداعية إلى بدعته.

وبناء على هذا فليس كل من رمي بالبدعة فهو مجروح، فقد رمي الكثير من رواة الصحيحين بالتشيع تقولاً وافتراءً[31]، وقال الإمام اللكنوي في هذا المعنى: «قد يظن من لا علم له حين يرى في ميزان الاعتدال، وتهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب وغيرها من

---

(26) فتح المغيث للسخاوي (2/ 93).

(27) نزهة النظر (ص: 51)، فتح المغيث (2/ 95).

(28) الجامع لأحكام القرآن (16/ 205).

(29) معالم في الجرح والتعديل (ص: 153).

(30) نزهة النظر (ص: 52).

(31) قال جمال الدين القاسمي «كثير ممن رمي بالتشيع من رواة الصحيحين لا تعرفهم الشيعة أصلا». انظر قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لجمال الدين القاسمي (ص: 195).

كتب الفن في حق كثير من الرواة الطعن بالارجاء عن ائمة النقد الأثبات ، حيث حيث يقولون: رمي بالارجاء أو كان مرجئا أو نحو ذلك من عباراتهم كونهم خارجين من أهل السنة والجماعة داخلين في فرق الضلالة مجروحين بالبدعة الاعتقادية معدودين من الفرق المرجئة الضالة»[32].

- **الجهالة**: وهي أن يكون الراوي غير معروف برواية الحديث، فلم يروى عنه، أو يجهل حاله ولا يعرف بجرح ولا تعديل، وللعلماء تفصيلات في أقسام الجهالة يطول ذكرها هنا، لكن الجهالة في الجملة تعتبر سببا من أسباب جرح الراوي ورد روايته، إذ لا يكون المجهول غير المعروف عدلا كما هو مقرر عند المحدثين[33].

2) **السبب الثاني: أسباب تتعلق بالضبط.**

الأسباب الموجبة للجرح المتعلقة بالضبط خمسة أسباب وهي:

- **فُحش الغلط**: وذلك بأن يكون الراوي كثير الغلط، فيكون غلطه أكثر من صوابه، **ولا** عبرة بالغلط اليسير، ويطلق المحدثين على حديث الراوي المجروح بهذا السبب: الحديث المنكر، أو الحديث المتروك.

- **الغفلة والسهو**: وهي ما يعتري الراوي من غفلة وعدم التنبه واليقظة لما يرويه، ويسير الغفلة كيسير الفحش لا يضر.

- **سوء الحفظ**: الرواي الذي لا يضبط ما يحفظ، ويختلط عليه، ومن ثم يخطئ في رواية الحديث، فالشأن فيه أن يُردَّ حديثه، ويكون ذلك سبباً من أسباب ردِّ روايته، وقد كان أئمة

---

(32) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل (ص: 352).
(33) الكفاية (1/ 289)، نزهة النظر (ص: 63).

الجرح والتعديل يصرحون بالنهي عن من هذه حاله فيقولون: «إذا حدثكم فلان فأعرضوا عنه فإنه سيء الحفظ»[(34)].

- **السهو**: وهو السهو الذي قد يطرأ على الراوي، بتوهم إتصال حديث مرسل، أو بوصل منقطع، أو أن يدخل حديثاً في حديث، فمن كانت هذه حاله وكثرت أوهامه يُجرح وتُرد هوايته.

- **مخالفة الثقات**: فكثرة مخالفة الراوي لما يرويه الثقات العدول علامة على اختلال الضبط وضعفه، وهو من أقوى الأسباب الموجبة لجرح الراوي، ولا تضر المخالفة النادرة اليسيرة، وتقع المخالفة عادة بالإدراج وبالقلب والإبدال والتصحيف والتحريف.

المطلب الثاني: أشهر أسباب الجرح.

من خلال ما سبق عرضه من أسباب الجرح، يتبين أن هذه الأسباب في مجملها إن جاءت على لسان المجرح في الحكم على الراوي قُبلت منه وكانت سببا معتبرا يوجب الطعن في حق من اتصف بها، وما عدا ذلك فلا عبرة به، كما أن المُجَرح قد يطلق واحدة من هذه الأسباب الموجبة للجرح دون أن يكون قد اتصف بها من نسبت له، فيقول مثلا: فلان يتهم بالقدر، أو بالتشيع، أو فلان يرمى بالارجاء، ونحو ذلك.

فإذا أطلق المجرح مثل هذه الأوصاف على قرينه، وعرف من خلال القرائن أن هذه الأوصاف مصحوبة بالنفس الحاد، والدافع إليها المنافسة والحسد والخصومة والغضاء والتعصب والأخذ بالقرائن المتوهة، وجب رد هذه الأوصاف وعدم قبولها؛ لأن هذه الأمور التي ذكرناها هي أغلب ما يدعو الأقران إلى جرح بعضهم البعض.

---

(34) الرفع والتكميل (1/ 102).

المطلب الثالث: الجرح المبهم وصلته بجرح الأقران.

عقد علماء الجرح والتعديل مباحث خاصة حول الجرح المبهم، وهو الجرح الذي لا يذكر فيه الجارح سبب الجرح، فيطلق الجرح دون بيان سببه، فوضعوا قيوداً لهذا النوع من الجرح، الأمر الذي ضبط عملية الجرح عمومـًا، وجرح الأقران بعضهم البعض خصوصـًا، وفيما يلي بيان لخلاصة أقوال أئمة الجرح والتعديل حول الجرح المبهم وصلته بجرح الأقران، وتنحصر في ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الجرح المبهم لا يقبل مطلقا، بل لا بد من تفسيره وذكر سببه، والباعث عليه، وذلك أن الجرح يقع في الغالب بذكر أمر واحد، ولا مشقة على الجرح بذكره، ثم إن العلماء مختلفون فيما يكون سببا موجبـًا للجرح وفيما لا يكون سببا، قال ابن الصلاح: «وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب؛ لأن الناس يختلفون فيما يجرح وفيما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناءً على أمر اعتقده جرحـًا وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه لينظر فيه أهو جرح أم لا»[35].

وقد وصف الخطيب البغدادي أن هذا القول هو مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده فقال ما نصه: «هذا القول هو الصواب عندنا ، وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده ، مثل محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري وغيرهما ، فإن البخاري قد احتج بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس في التابعين ، وكإسماعيل بن أبي أويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق في المتأخرين ، وهكذا فعل مسلم بن الحجاج فإنه احتج بسويد بن سعيد وجماعة »[36].

---

(35) علوم الحديث لابن الصلاح (ص: 106-107).
(36) الكفاية في علم الرواية (1/ 343).

القول الثاني: أن الجرح يقبل مبهمــاً دون ذكرر سببه وموجبه، بخلاف التعديل.

القول الثالث: فيه تفصيل وخلاصته: أن الجرح المبهم إذا كان صادرا من إمام عالم عارف بأسباب الجرح، مقبول الحال، سليم الاعتقاد والأفعال، يُقبل جرحه المبهم من دون حاجة إلى تفسيره؛ لأن طلب تفسير الجرح ممن كان هذا حاله كان ذلك بمثابة سوء الظن فيه.

وبعد بيان أقوال العلماء في الجرح المبهم، نقول أن الراجح من هذه الأقوال هو القول الأول - القائل بأن الجرح المبهم لا يقبل بدون تفسير - فهو مذهب الجمهور كما قال الخطيب البغدادي في كفايته[37]، وقد ورد الخطيب البغدادي روايات كثيرة استشهد بها على ترجيح القول بأنه لا يقبل الجرح إلى مع ذكر سببه، ورجح هذا القول كل من ابن الصلاح [38]، والسيوطي والنووي[39].

وقد أضاف الإمام ابن حجر قيداً على هذا النوع من التجريح، فذهب إلى أن من ثبتت عدالته واستفاضت لم يقبل الجرح فيه إلا مفسرا، وإن كان حال المجروح عكس ذلك يقبل التجريح فيه من دون تفسير قال ابن حجر: «إن من ثبت تعديله من أحد أئمة هذا الشأن لم يُقبل الجرح فيه إلا مفسرا مُبين السبب، وإن خلا المجروح عن التعديل قبل الجرح فيه مجملاً غير مُبيَّن السبب، إذا صدر من عارف على المختار»[40].

وهذا القيد الذي وضعه الأئمة في غاية الأهمية في ضبط عملية الجرح عمومـًا، وجرح الأقران بعضهم لبعض خصوصـًا، إذ أن كثيراً مما ورد في كتب التراجم من جرح الأقران لبعضهم تنطبق عليه تلك القاعدة، بأن يكون المجروح ثابت العدالة عند الأئمة النقاد، وعند استفسار

---

(37) الكفاية في علم الرواية (1/ 343).
(38) علوم الحديث (ص: 106).
(39) تدريب الراوي بتقريب النووي (ص: 245).
(40) نزهة النظر في شرح نخبة الفكر (ص: 97).

الجارح عن سبب تجريحه لهذا الإمام الذي استفاضت عدالته، يأتي بما لا يقدح في عدالته ولا يكون سببا لجرحه.

وبناءً على هذا الأساس أهمل العلماء جرح الأقران ولم يعبأوا به، قال الإمام الذهبي في هذا الباب: «ما زال يمر بي الرجل الثبت وفيه مقال من لا يعبأ به، ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة، فبعض الصحابة كفر بعضهم بتأويل ما، والله يرضى عن الكل ويغفر لهم فما هم بمعصومين وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تلينهم عندنا أصلا ... وهذا كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى ويطرح ولا يجعل طعنا ويعامل الرجل بالعدل والقسط»[41].

(41) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي (ص: 23-24).

القسم الثاني: تجريح مالك بن أنس وهشام بن عروة لمحمد بن إسحاق نموذجًا

تواتر في كتب التراجم والطبقات أن هشاماً بن عروة، ومالكاً بن أنس، كانا يقعان في محمد بن إسحاق، أشد الوقيعة، ويقولون فيه كلاماً يجعلونه في أحط مراتب القبول عند المحدثين.

وقد ثبت عند الأئمة النقاد أن محمد بن إسحاق مقبول الرواية، وهو في أعلى مراتب التعديل، قال يعقوب بن شيبة: «سألت ابن المديني: كيف حديث ابن إسحاق عندك؟ فقال: صحيح»[42].

وقال أبو زرعة الدمشقي عن مرتبة محمد بن إسحاق: «وابن إسحاق رجل قد أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه، وقد اختبره أهل الحديث فرأوه صدوقاً وخيراً، مع مَدَحَة ابن شهاب له»[43].

وقال شعبة: «لو كان لي سلطان لأَمَّرْتُ ابن إسحاق على المحدثين»[44]، وعن ابن الصاعد أنه قال: «محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث»[45]، وروي عن شعبة أيضا أن محمد بن إسحاق صدوق الحديث[46].

وقال عنه الخليلي: «وهو عالم واسع العلم»[47].

أما الخطيب البغدادي في تاريخه فقد أولى محمد بن إسحاق مكانة عالية بين المحدثين حتى قال فيه: « لم أرى في جملة المحمدين الذين كانوا في مدينة السلام من أهلها والواردين إليها

(42) تهذيب التهذيب لابن حجر (3/ 506).
(43) تهذيب التهذيب لابن حجر (3/ 505).
(44) الكامل في الضعفاء لابن عدي (7/ 261).
(45) الكامل في الضعفاء لابن عدي (7/ 261).
(46) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (7/ 191).
(47) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ص: 288).

أكبر سنا وأعلى إسنادا وأقدم موتا منه، ولهذه الأسباب المجتمعة فيه افتتحت كتابي بتسميته، وأتبعته بمن يلحق به»[48].

وعلى الرغم من المنزلة العظيمة التي أولها النقاد لمحمد بن إسحاق كما تقدم بيانه فإن هشام بن عروة ومالك بن أنس وقعا فيه واتهموه بالكذب والدجل[49]، وقد اختلفت أسباب الطعن في محمد بن إسحاق فمنهم من وصفه بالقدر وأنه كان قائلاً به وداعيـاً إليه، وقد روي عن حميد بن حبيب أنه رأى محمد بن إسحاق مجلوداً في القدر[50]، ومنهم من وصفه بالكذب قال هشام بن عروة: «أشهد أنه كذاب»[51]، ومنهم من رماه بالبدعة فقد سُمِع ابن حماد السعدي يقول: «أنَ محمد بن إسحاق مرميا بغير نوع من البدع».

وقال فيه ابن سعد في طبقاته: «وكان كثير الحديث وقد كتب عنه العلماء، ومنهم من يستضعفه»[52].

فهشام بن عروة جرحه كما تقدم فقال فيه: «أشهد أنه كذاب، قيل له: وما يدريك أنه كذاب؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، وأُدخلت علي وهي بنت تسع سنين، وما رآها رجل حتى لقيت الله»[53]، فقد روى محمد بن إسحاق عن فاطمة بنت المنذر بن الزبير، وكانت زوجة هشام بن عروة فأنكر هذه الرواية، فلم بلغه ذلك قال: «هو كان يدخل على امرأتي؟[54]»[55].

---

(48) تاريخ بغداد (2/ 7).
(49) الكامل في الضعفاء لابن عدي (7/ 256-259).
(50) الكامل في الضعفاء لابن عدي (7/ 260)، سير أعلام النبلاء (7/ 43).
(51) المصدر نفسه (7/ 256).
(52) الطبقات الكبرى لابن سعد (1/ 400).
(53) الكامل في الضعفاء (7/ 259)، الطبقات الكبرى لابن سعد (7/ 256).
(54) مستنكراً ذلك.
(55) الطبقات الكبرى لابن سعد (1/ 400).

وأما مالك بن أنس فقد كان يسئ القول في محمد بن إسحاق [56] فقد قيل له –أي لمالك بن أنس– إن محمد بن إسحاق يقول: اعرضوا علي علم مالك فأنا بيطاره، فقال: انظروا إلى دجال من الدجاجلة يقول: اعرضوا علي علمي» [57]، فعن الحسين بن عروة أنه قال: «سمعت مالك بن أنس يقول: محمد بن إسحاق كذاب» [58]، وغيرها من الروايات المنسوبة إلى الإمام مالك والتي يطول ذكرها هنا، فكلام مالك في ابن إسحاق مشهور غير خاف على أحد من أهل العلم بالحديث[59].

ولعل السبب الذي دفع الإمام مالك وغيره إلى تجريح ابن إسحاق ما اشتهر عنه أنه كان قائلاً بالقدر، ونسب إلى التشيع، واشتهر بالتدليس في الحديث، قال الخطيب البغدادي: «وقد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسباب منها أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس في حديثه، فأما الصدق فليس بمدفوع عنه»[60].

ورغم ما صدر من تجريح من الإمام مالك وهشام بن عروة في حق محمد بن إسحاق فإن العلماء لم يرضوا ذلك، ولم يقبلو تجريحاتهم، وذلك لما اشتهر عن محمد بن إسحاق من علم وحجة في الحديث، فقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: «والذي تقرر عليه العمل أن ابن إسحاق إليه المرجع في المغازي والأيام النبوية مع أنه يشذ بأشياء، وليس بحجة، في الحلال والحرام، ولا بالواهي بل يستشهد به»[61].

فالإمام الذهبي رد كلام هشام بن عروة ومالك بن أنس في ابن إسحاق في أكثر من موضع وهو يترجم لمحمد بن إسحاق في السير، فقد أورد قول هشام بن عروة فقال: «ه شام صادق في

(56) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (2/ 19).
(57) الكامل في الضعفاء لابن عدي (7/ 259).
(58) تاريخ بغداد (2/ 20).
(59) المصدر نفسه (2/ 21).
(60) المصدر نفسه (2/ 21).
(61) تذكرة الحفاظ (1/ 173).

يمينه[62]، فما رآها، ولا زعم الرجل أنه رآها، بل ذكر أنها حدثته، وقد سمعنا من عدة نسوة، وما رأيتهن، وكذلك روى عدة من التابعين عن عائشة، وما رأوا لها صورة أبدا ... لو صح هذا من هشام، لجاز أن تكتب إليه ... وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب في غيبة زوجها ... ذاك الظن بهما.

كما أخذ خلق من التابعين عن الصحابيات، مع جواز أن يكون دخل عليها ورآها وهو صبي، فحفظ عنها، مع احتمال أن يكون أخذ عنها حين كبرت وعجزت، وكذا ينبغي، فإنها أكبر من هشام بأزيد من عشر سنين ... سنا.

ولا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنفس حاد فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة، وقد علم أن كثيرا من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر، لا عبرة به، ولا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف»[63].

وأنصف أيضا الإمام اللكنوي محمد بن إسحاق ورد تجريح هشام بن عروة ومالك له فقال: «الجرح إذا صدر من تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذلك فهو جرح مردود ... ، ولهذا: لم يقبل قول الإمام مالك في محمد بن إسحاق صاحب المغازي: إنه دجال الدجاجلة، لما علم أنه صدر من منافرة باهرة، بل حققوا أنه حسن الحديث، واحتجت به أئمة الحديث»[64].

وأختم هذا القسم بنقل عن الإمام ابن حبان بين فيه موقف النقاد وأئمة الحديث من قول مالك وهشام بن عروة في محمد بن إسحاق فقال: «وقد تكلم في بن إسحاق رجلان هشام بن عروة ومالك بن أنس فأما هشام بن عروة ... هذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث وذلك أن التابعين مثل الأسود وعلقمة من أهل العراق وأبي سلمة وعطاء ودونهما من أهل الحجاز قد سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها سمعوا صوتها وقبل الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم إليها حتى ينظر إليها عيانا وكذلك بن إسحاق كان

---

(62) أي أن زوجته لم يراها أحد غيره مذ زواجها منه وهي ابنة تسع سنين.

(63) سير أعلام النبلاء (7/ 40-41-42-43).

(64) الرفع والتكميل (ص: 259-261).

يسمع من فاطمة والستر بينهما مسبل أو بينهما حائل من حيث يسمع كلامها فهذا سماع صحيح والقادح فيه بهذا غير منصف.

وأما مالك فإنه كان ذلك منه مرة واحدة وأما مالك فإنه كان ذلك منه مرة واحدة، وذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم من محمد بن إسحاق... كان بينهم ما يكون بين الناس حتى عزم محمد بن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ فأعطاه مالك عند الوداع خمسين دينارا»[65].

الخاتمة:

وفي الختام أقول إن التنافس فيما عرضناه بين هشام بن عروة ومالك وبين محمد بن إسحاق واضح جلي، فتواريخ وفياتهم تدلُّ على تعاصُرِهم، وأن الباعث على الجرح هو التنافس، فغيرة هشام بن عروة المفرطة على امرأته دفعته إلى الطعن في ابن إسحاق، وتحسس مالك من قول ابن إسحاق فيه: إنه بيطار علومه، دفعه إلى تجريحه.

وعلى الرغم مما قيل في محمد بن إسحاق، فإن العلماء لم يعتبروا ذلك وردوه، وأحسنوا الاعتذار عن المتكلم، وحملوا كلامه على أحسن محمل إنصافاً للمتكلم فيه، وأثبتوا له مكانته، ورفعوا قدره كما يستحق.

(65) الثقات لابن حبان (7/ 380-381)، تهذيب التهذيب (3/ 507).